مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

في هذا الرأي، عبر المجلس عن ارتياحه لكون مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز تم إعداده بعد سلسلة مشاورات منفتحة على العديد من الأطراف المعنية على الصعيد الوطني والدولي، غير أنه يلاحظ كذلك أن النتائج التي توصلت إليها اللجنة العلمية لم يتم الإعلان عنها.

فضلا عن ذلك، لم يتم تدقيق حدود العلاقة بين صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، بما يتماشى مع أحكام الدستور التي تنص على أن مهمة هيئة المناصفة ومكافحة كل العمل من أجل تحقيق المناصفة «مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق أشكال التمييز هي الإنسان».

وبعد تحليل هذا المشروع، أشار المجلس إلى عدة عناصر من شأنها أن تشكل عوائق أمام مكافحة التمييز والنهوض بالمساواة.

توصيات المجلس

وفي هذا السياق، يقترح المجلس، على وجه الخصوص، التوصيات التالية:

- النص ضمن مواد مشروع القانون على تحديد واضح لمبدأ المساواة، وكذا مبدأ عدم التمييز، مع الإشارة إلى أن كل أشكال التمييز، باستثناء التمييز بين الجنسين، هي من اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- توسيع مجال تدخل الهيئة بحيث تخول لها صلاحية التدخل بناء على إحالة توجه إليها أو في إطار إحالة ذاتية، والتدخل في حالات التمييز في مختلف الأوساط؛
- منح حق رفع الشكايات إلى هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز لكل الأشخاص الذاتيين، بغض النظر عن جنسيتهم، ولذوي حقوق الضحايا، ولكل الأشخاص المعنويين؛
- منح الصفة القانونية للهيئة، وتخويلها صلاحية عرض القضايا المتعلقة بالأوضاع والأفعال المتسمة بطابع تمييزي ومتابعة مرتكبيها أمام المحاكم؛
- الحرص على اعتماد التوازن في مسطرة اختيار الأعضاء الذين يعينهم جلالة الملك، والأعضاء الذين يعينهم كل من رئيس الحكومة ورئيسي غرفتي البرلمان؛
- – تعيين غالبية أعضاء هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز على أساس الصفة الشخصية الاعتبارية، وتعزيز تمثيلية المجتمع المدني المنظم، وخاصة المنظمات النقابية بغض النظر عن الانتماءات المهنية أو الحزبية، بناء على الخبرة المشهود بها في هذا المجال، والتعددية وتنوع التجارب وتكاملها ؛ وتأليف الهيئة من عدد محدود يتراوح ما بين 25 و30 عضوا يعينون بصفتهم الشخصية الاعتبارية، وتجتمع على الأقل مرة واحدة في الشهر؛
- تمكين الهيئة من جهاز للدعم مكون من خبراء دائمين متعددي التخصصات.